قياس وتحليل اثر الايرادات النفطية على الموازنة العامة والنفقات العامة والدين العام الداخلي في العراق للمدة (٢٠٠٣ـ٢٠١٦)

أ.م.د عقيل مهدي الشرع **م. جنان سليم هلال**

جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد

الملخص

تحتل ايرادات النفط موقعا بارزا في ميزانية الاقتصاد العراقي ويؤدي قطاع النفط بشكل عام دورا رئيسا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إذ يعتمد النشاط الاقتصادي بفروعه المختلفة وبصورة أساسية على إنتاجه وتصديره والعوائد المالية المترتبة عنه وتكمن أهميته الاستراتيجية في كونه عنصراً رئيسا من عناصر بناء قاعدة صناعية متطورة لاسيما في صناعة التكرير والبتروكيمياويات وما يتبعها من صناعات عديدة وكثيرة لاحقة ، زيادة على أنه يمثل أهم مصدر لإمدادات الطاقة والمواد الأولية الضرورية للاستهلاك وعرضت الدراسة اثر الايرادات النفطية في صافي الموازنة والنفقات العامة والدين العام الداخلي في الاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٣ – ٢٠١٦ وبينت الاثر الايجابي لزيادة الإيرادات النفطية على (صافي الموازنة والنفقات العامة) وكذلك الاثر السلبي على الدين العام الداخلي . بالاعتماد على البرامج الاحصائية الحديثة .

Abstract

Oil revenues occupy a prominent position in the budget of the Iraqi economy and the oil sector in general plays a major role in the economic and social development process. Economic activity depends on its various branches and mainly on its production and export and its financial revenues. Its strategic importance lies in being a key

revenues in the net budget and And public debt, internal public expenditure in the Iraqi economy for the period from 2003 - 2016 showed the positive impact of increased oil revenues on the (net budget and public expenditure) as well as the negative impact on domestic public debt. Drawing on modern statistical programs.

element in building an advanced industrial base. Especially in the refining industry and petrochemicals and the subsequent industries and many subsequent, in addition to being the most important source of energy supplies and raw materials necessary for consumption and the study showed the impact of oil

المقدمة

يتأثر الاقتصاد العراقي بالإيرادات النفطية تأثرا مباشرا مما جعله يعتمد عليها في تغطية نفقاته العامة بنسبة تزيد عن ٩٥ % ولهذا اصبح الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب وبالنظر للأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها النفط في مجال العلاقات الاقتصادية والمالية تؤهله ليكون من أهم المرافق التي تتحكم فيها السياسات الدولية والإقليمية ، اصبح إمام العراق أداة فعالة في تقوية علاقاته الدولية وعلى مختلف الأصعدة ، ولغرض الوقوف على اثر الايرادات النفطية في صافي الموازنة والنفقات العامة والدين العام الداخلي في الاقتصاد العراقي للفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠١٦ سوف نستطلع ضمن الفقرة اولا دور القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي وما يتضمنه من مميزات وخصائص هذا القطاع ، كمية الاحتياطي النفطي في العراق ، حجم الانتاج ، معدل الصادرات السنوية للنفط وكذلك معدل الايرادات السنوية ، ثم بيان معنى الموازنة العامة وفقراتها وبعدها معنى الدين بشكل عام واخيرا الدخول في تفاصيل الدين الداخلي . وفي الجانب القياسي تم الاعتماد على اسلوب الانحدار المتعدد في تحديد تأثير نسبة زيادة الايرادات النفطية بنسبة (١%) سوف تقلل الدين العام الداخلي بينما تتزايد نسب النفقات العامة للدولة وكذلك الميزانية السنوية للدولة ، وعند اختبارنا لهذه الفرضية بينت الدراسة النتائج التالية (زيادة

نسبة الايرادات النفطية بنسبة (١%) تؤدي إلى زيادة النفقات العامة بنسبة (١٤٥,٧%) ، وبنــسبة (٥٠٢,٩%) على صافي الموازنة العامة للدولة ، اما ما يخص معدل الدين العام الداخلي فأن الزيادة بنسبة (١%) من العوائد النفطية تقلل من الدين العام الداخلي بقدر (١٤٨,٦٩.%) .أما النتائج في الانموذج اللوغارتمي فإن زيادة نسبة الايرادات النفطية (١%) تؤدي إلى زيادة النفقات العامة بنسبة (١٣ .٠%) و بنسبة (١١٩. ٠%) من تأثيرها على صافي الموازنة ا لعامة . وبالنسبة لمعدل الدين العام الداخلي سينخفض بنسبة (١٣٢. ٠%) ..

اهمية البحث :- تأتي اهمية البحث من اهمية الايرادات النفطية في صافي الموازنة والنفقات العامة والدين العام الداخلي واعطاء رؤية واضحة للتوجهات المستقبلية للحد من عجز الموازنة وتخفيض الدين العام الداخلي .

مشكلة البحث :- اعتمد العراق بعد عام ٢٠٠٣ على الايرادات النفطية بشكل كبير في تمويل الموازنة العامة ، مما تسبب في اهمال القطاعات الاقتصادية الاخرى وانخفاض مساهمتها في تمويل الاقتصاد ، مما يظهر التساؤلات الاتية :

- ما هو اثر الايرادات النفطية على صافي الموازنة العامة .
- ما هو اثر الايرادات النفطية على النفقات العامة .
- ما هو اثر الايرادات النفطية على الدين العام الداخلي .

فرضية البحث :- يقوم البحث على فرضية مفادها (وجود اثر ايجابي للإيرادات النفطية على بعض المتغيرات المالية في العراق) وتتفرع الى ثلاثة فرضيات فرعية .

- وجود اثر ايجابي للإيرادات النفطية على صافي الموازنة .
- وجود اثر ايجابي للإيرادات النفطية على النفقات العامة .
- وجود اثر سلبي للإيرادات النفطية على الدين العام الداخلي .

الدراسات السابقة

اولاً:- دراسة (الهيتي ، محمد) (٢٠١١) اثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي واداء الاسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة من ١٩٨٠-٢٠٠٥ . اعتمدت الدراسة على فرضية مفادها ان تقلبات اسواق النفط تؤثر على المتغيرات الكلية في دول الخليج العربي وينتقل هذا التاثير على اداء اسواق المالية خصوصا وان دول العينة تعتمد على

عائدات النفط كمصدر رئيسي لتمويل برامجها التنموية لذا فان هذه الدول تتاثر باي تغير يتعرض له قطاع النفط وقد ركزت الدراسة الى الوصول الى النتيجة التالية هي ان هناك عسلاقة موجبة بين تقلبات عوائد اسواق النفط واداء الاسواق المالية الخليجية ، اعتمدت الدراسة في اختبار فرضية البحث على طريقة المربعات الصغرى بحيث قام الباحثان في اختبار العلاقة على كل دولة من دول المجلس على حدة وتوصلت الة النتائج التالية ان عوائد اسواق النفط تؤثر بشكل معنوي وموجب على اداء الاسواق المالية الخليجية طبعا مع اختلاف الاهمية النسبية لهذا التاثير على الدول بحسب حجم السوق وعدد الاسهم ودرجة تطور الاقتصاد في كل دولة ، كما انه في ظل اعتماد الدول عينة البحث على النفط بشكل كبير جعل النشاط الاقتصادي وعرض النقد وسعر الصرف وحجم التوظف وتقبات عوائد النفط تتاثر بشكل كبير باسعار النفط هذا من جهة ومن جهة اخرى هذا الامر جعل دول الخليج منفتحة وبشكل كبير نحو العالم الخارجي .

ثانيا :- دراسة (تغريد) (٢٠١٦) اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي ينطلق البحث من افتراض وجود علاقة بين زيادة الانتاج النفطي وزيادة الايرادات المتاتية من تزايد عملية التصدير بحيث يمكن للعراق اذا عزز اهتمامه بهذا القطاع الحيوي سيتكمن من تعزيز قدرته الانتاجية والتصديرية وبالامكان الاعتماد على نفسه بدل من اللجوء الى جولات التراخيص لا سيما وان العراق يعتمد على النفط كسلعة اساسية في التصدير وفي تمويل ميزانيته العامة وقد توصلت الدراسة الى نتيجة اساسية وهي ان النهوض بالقطاع النفطي سيعزز عملية التنمية الاقتصادية في العراق وسيكون له مردود ايجابي على القطاعات الاخرى (الزراعة والصناعة والصحة والتعليم وغيرها) .

ثالثا- دراسة (الجنابي ، الغالبي) العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger) هدفت الدراسة الى تحديد العلاقة بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط الخام باستخدام الأساليب القياسية الحديثة للفترة (٢٠٠٩\١\١٠-٢٠١٠\٦\٣٠) وبواقع (١٨٨) مشاهدة . واعتمد البحث على فرضية مفادها ان هناك علاقة سببية مستقرة وعكسية وباتجاه واحد من سعر صرف الدولار مقابل اليورو إلى أسعار النفط الخام وفي الأجلين القصير والطويل توصلت الدراسة الى النتيجة التالية ان المتغيرين غير مستقران في المستوى العام الا انها يكونان مستقران في الفروق الأولى . وان كل من

أسعار النفط ومعدل صرف الدولار متكاملان تكاملا مشتركا وتم التوصل الى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بينهما ، مما يعني أنهما لا يبتعدان على بعضهما البعض كثيرا بحيث يظهران سلوكا متشابهاً . وفي نموذج تصحيح الخطأ دل اختبار تصحيح الخطأ المقدر إحصائيا أن ابتعاد هذه العلاقة عن التوازن في الاجل الطويل ، يصحح كل يوم مقدار (١,٠٥ %) . وان العلاقة السببية تتجه من سعر صرف الدولار الى أسعار النفط العالمية في الأجلين الطويل والقصير وقد بينت الدراسات السابقة ما اهمية النفط على الاقتصاد وكيف يمكن تحقيق الاستفادة القصوى منه في تعزيز مكانته محليا وعالميا وقد اختلفت هذه الدراسة عن سابقاتها في انها بينت اثر الايرادات المتأتية من النفط على اكثر من متغير اقتصادي في العراق ، وتعطي للمهتمين في هذا المجال اشارة واضحة بضرورة الاهتمام بالقطاعات الحيوية الاخرى الى جانب الاهتمام بقطاع النفط .

اولا :- واقع قطاع النفط في العراق

١:- المميزات والخصائص

يمتلك العراق ثروة نفطية مميزة جعلته يشكل ثالث اكبر احتياطي من بين دول العالم ، وهو بذلك يحتل المرتبة الرابعة عالميا بعد السعودية وروسيا والولايات المتحدة الامريكية ، في قائمة الدول المصدرة للنفط عالميا ، والجدول (١) يوضح حجم الاحتياطي النفطي العراقي .

جدول (١)

حجم الاحتياطي النفطي في العراق (مليون برميل يوميا)

السنوات	٢٠٠٥	٢٠١٠	٣٠١٣	٢٠١٦
نسبة الاحتياطي	١١٥	١٢٥	١٤١	١٤٣

المصدر :- وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، تقارير لسنوات متفرقة

بلغ حجم الاحتياطي النفطي المؤكد لعام ٢٠٠٥ (١١٥) مليار برميل اي انها تشكل (١٠%) من الاحتياطي العالمي [١]. اما في عام ٢٠١٣ بلغ الاحتياطي المؤكد (١٤١) مليار برميل وبنسبة (١٠,٧%) من اجمالي الاحتياطي العالمي وما تزال (٨٠%) من النفط نسبة غير مؤكدة لذلك يقدر الاحتياطي بحدود (٣٦٠ مليار برميل)[٢] غير مؤكد . اذن يعكس الجدول صورة ايجابية ، وان هناك ثروة ضخمة تمكن العراق من امكانية زيادة معدلات انتاج النفط لأغراض التصدير ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى يمكن

زيادة معدلات الاستيراد بالنسبة لراس المال الانتاجي المستخدم في عمليات تكنلوجيا الانتاج . فضلا عن ان حجم الاحتياطي يحدد كمية الانتاج ومن خلالهما يمكن تحديد مقدار العوائد النفطية في المستقبل لذلك فان رفع الاسعار سيؤدي الى زيادة العوائد المالية النفطية . لا سيما وان قطاع النفط هو المصدر الرئيس لدخول العملات الوطنية التي تفيد العراق من تغطية احتياجاته من السلع المستوردة والمواد الاولية لإدامة القطاعات السلعية ، وهذا بدوره يمكن ان يعزز عملية التنمية الاقتصادية الشاملة .

ومن المميزات الاخرى لهذا القطاع ان بعض حقول النفط في العراق قريب من سطح الارض اذا ما قارنا ذلك ببقية الدول النفطية ، وهذا يعني ان تكاليف استخراجه متدنية اذا تتراوح بين (١,٩-٠,٩٥) دولار للبرميل الواحد مقارنة بكلفة انتاج البرميل في بحر الشمال حيث تصل الى عشرة دولارات [٣] . الا ان العراق لم يستفد من هذه الميزة كونه لا يمتلك الا امكانيات بسيطة لا تتلاءم مع طبيعة عمل الاستخراج مما جعل العراق يعتمد على الخبرات الاجنبية في عملية الاستخراج . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ان ثلثي الحقول النفطية هي حقول غير مطورة وعملية تطويرها بحاجة الى تكاليف هائلة قد يصعب على العراق من توفيرها بسبب الاوضاع السياسية التي يمر بها البلد وعلى كافة الاصعدة . مما يدل على امتلاك العراق قطاعا نفطيا غير متطور

كما يتميز قطاع النفط في العراق بوجود (٧٣) حقلا مكتشفا في حين الإنتاج قاصر على (١٥) حقلا فقط وهذا يعني اقتصاديا من وجهة نظر التكاليف غياب مخاطرة مرحلة الاستكشاف وانخفاض التكاليف المطورة لحقل النفط [٤] . علما انه يوجد في العراق جميع انواع النفط (الثقيل والمتوسط والخفيف) وهذا ما بينته هيئة المسح الجيولوجية الامريكية (USGS) . على وفق تقديرات هذه الهيئة تقع ثلاثة ارباع موارد العراق المكتشفة في طبقات العصر الطباشيري والباقي في طبقات العصر الجيولوجي الثالث والعراق الى الان لم يكتشف الطبقات الاقدم والاعمق للعصر الجوراسي وحقب الحياة العتيقة ، علاوة على ذلك لم يتم التنقيب بعد عن النفط فيما يقترب من ثلث مساحة اليابسة ومعظمها في الصحراء الغربية من العراق .

٢ :- نسبة الانتاج السنوي

اتسم الانتاج في العراق بالتذبذب واذ ما قورنت بحجم الاحتياطي المؤكد نجد انها نسبة منخفضة وغير متطابقة مع المتوقع وهذا يبين عدم امثلية الاستغلال للاحتياطي

والجدول (٢) يبين مساهمة الانتاج السنوي للنفط

جدول (٢)انتاج النفط الخام في العراق للمدة من (٢٠٠٣ – ٢٠١٧) (مليون برميل / يوميا)

السنوات	معدل السعر (دولار / برميل)	معدل انتاج النفط
٢٠٠٣	٢٥,١٦	١,٣
٢٠٠٤	٣١,٤١	١,٩
٢٠٠٥	٤٥,٦٦	١,٩
٢٠٠٦	٥٥,٦٥	١,٩
٢٠٠٧	٦٦,٧٨	٢,٢
٢٠٠٨	٩٧,٣٥	٢,٣
٢٠٠٩	٥٩,٤٤	٢,٣
٢٠١٠	٧٧,٤٥	٢,٤
٢٠١١	١٠٣	٢,٧
٢٠١٢	١٠٧	٣
٢٠١٣	١٠٣	٣,٣
٢٠١٤	٩٤,٩	٤
٢٠١٥	٤٤,٧	٤,٥
٢٠١٦	٤١،٨٧	٥
الانتاج المتوقع لعام ٢٠١٧	٣٨,٨١	١٣

المصدر :– وزارة المالية – دائرة الموازنة – التقرير السنوي للوزارة سنوات متفرقة

كما هو واضح انتاج النفط في العراق لا يعكس ضخامة احتياطاته لا سيما مع ما تطلقه هيئة الخطط الموضوعة من قبل وزارة النفط العراقية ضمن دليل صناعة النفط ان التقديرات المحتملة لاحتياطيات النفط تزيد عن (٢٠٠) مليار برميل . ولكن نظرا لكو ن العراق هو احد اعضاء منظمة اوبك فقد افصحت المنظمة الى ضرورة تمديد خفض الانتاج لمدة اطول لأجل استعادة الاسواق للتوازن المفقود ، فضلا عن اختلاف معدلات الطلب العالمي على النفط الخام . علاوة على ذلك فان تصاعد التوترات

الجيوسياسية فيما يخص اقليم كردستان وايقاف الاقليم لضخ ما يقارب (٣٥٠) الف برميل يوميا من حقولها . فضلا عن تعرض بعض الابار النفطية للتخريب والتفجير سبب انخفاض مستويات الانتاج .

٣ :- صادرات النفط الخام

يعتمد العراق على معدل صادراته من قطاع الصناعة الاستخراجية والتي تشكل نسبة (٩٥%) من عائدات الحكومة لتمويل خطط التنمية الاقتصادية ورغم ارتكاز الاقتصاد العراقي على منتجات هذا القطاع الا انه لم يحظى بالاهتمام الكافي والدليل عدم تناسب حجم الانتاج مع حجم التصدير والجدول (٣) يبين المعدل اليومي لصادرات النفط الخام .

جدول (٣)

صادرات النفط الخام في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٦) مليون برميل/ يوميا

السنة	المعدل اليومي للتصدير
٢٠٠٣	١
٢٠٠٤	١,٥
٢٠٠٥	١,٤
٢٠٠٦	١,٥
٢٠٠٧	١,٦
٢٠٠٨	١,٧
٢٠٠٩	١,٨
٢٠١٠	٢
٢٠١١	٢,٣
٢٠١٢	٢,٤
٢٠١٣	٢,٩
٢٠١٤	٣,٥
٢٠١٥	٣,٧٥
٢٠١٦	٣,٢

المصدر :- د. مظهر محمد صالح ، سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق ، دراسة منشورة على موقع منشورات البنك المركزي ، ٢٠٠٩ ، ص٦ .

- وزارة النفط – قسم التخطيط / منشورات / الموقع الرسمي للوزارة

ان انخفاض مستويات التصدير والانتاج مقارنة بحجم الاحتياطي النفطي يعود الى انعدام المرونة اللازمة لتصدير النفط الخام بسبب عدم تحقق السعات الخزينة وتضرر محطات الضخ الرئيسة والبينية للخط الاستراتيجي بسبب تأكل اجزاء من مكونات هذه المنظومات واندثارها ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى عدم ادخال التقنيات الحديثة في الصناعة النفطية مما ادى الى انعدام المرونة في زيادة انتاج النفط وتصديره[٥] . فضلا عن تعرض بعض الانابيب الناقلة والابار الى التخريب والتفجير . وفي الحقيقة ان فائدة العراق هو ليس بزيادة معدلات التصدير فحسب بل بما تؤديه واردات التصدير من انعكاس ايجابي على وضع الاقتصاد الوطني لا سيما بعد ان اصبح العراق اقتصادا ريعيا احادي الجانب يعتمد على تصدير منتوج واحد يعكس سيطرة واضحة لقطاع النفط الخام في تحكمه بمعدلات الانتاج والتصدير والاسعار والايرادات وهذا من شأنه ان يترك اثرا سيئا على ميزان المدفوعات بسبب عدم تنوعه لإنتاجه الوطني نتيجة اهمال القطاعات الاخرى المنتجة (الزراعة ، الصناعة والخدمات) ولم تعد هذه الاخيرة تشكل جزءا مهما من مكونات الدخل القومي ، مما سبب تلكؤ عمليات التنمية الاقتصادية .

٤ :- العوائد النفطية

تمثل العوائد النفطية الايرادات المالية التي يحصل عليها العراق مقابل صادراته من النفط والغاز وان حجم هذه العوائد يعتمد على الاسعار ومستويات الانتاج وترتبط بهما ارتباطا مباشرا بحيث ترتفع الايرادات النفطية مع ارتفاع الاسعار والعكس صحيح . والمعروف ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كلي على الايرادات النفطية في تحديد انفاقه الحكومي واهمل باقي مجالات الايرادات مما جعل تركيزه ينصب على ايرادات البترول والتي تشكل نسبة (٩٥%) تقريبا في تمويل الميزانية العامة . وهذا يعد من المأخذ على الاقتصاد العراقي لكون اعتماده على مصدر واحد للإيرادات لن يمكنه من الخروج من حلقة الفقر وتصحيح مساراته وتطبيق خططه التنموية ، الى جانب الاهتمام بدور القطاع الخاص المؤثر في ادارة الاقتصاد الوطني الا من خلال تنويع مصادر ايراداته الوطنية ..

جدول (٤)

حصيلة الايرادات النفطية والايرادات العامة في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٦) مليون دينار

السنة	الايراد النفطي	الايرادات العامة	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة
٢٠٠٣	١٥٧٢٨٣٨٧	١١٠٨,٧	١٤,١٨٦
٢٠٠٤	٣٢٥٩٣٠١١	٢٢٦٩٩,٨	١,٤٣٥
٢٠٠٥	٣٩٤٤٨٥١٤	٢٧٥١٥,٦	١,٤٣٣
٢٠٠٦	٤٦٨٧٣٢٥٣	٣٣٣٧٧,٩	١,٤٠٤
٢٠٠٧	٤٩٥٥٧٢٨٣	٤٠٣٩٣,٥	١,٢٢٦
٢٠٠٨	٧٧٨٧٤٥٨٩	٦٧٢٦٩,٢	١,١٥٧
٢٠٠٩	٧٢١٩١٥٩١	٤٧١٨٧,٥	١,٥٢٩
٢٠١٠	٦٦٨٢٠٣٢١	٥٨٦١٨,١	١,١٣٩
٢٠١١	٦٤٤٥٦٢١١	٩٢٩٩٨	٦٩٣,١
٢٠١٢	٦١٠٩٨٤٥٢	٨٨٠٩٨,٩	٦٩٣,٥
٢٠١٣	٤٤٤١٨٩٠٥	٩٢٣٤٣,٣	٤٨١,٠١
٢٠١٤	٦٤٣٤٠٠٠٢	١١٩٧٦٠	٥٣٧,٢
٢٠١٥	٤٤٣٥٤٥٨٢	١٤٣٧١٢	٣٠٨,٦
٢٠١٦	٥٤٢٧٦١٩٠	١٧٩٨٥٣	٣٠١,٨

المصدر:- وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية ، تقارير منشورات الوزارة سنوات متفرقة

عمود الايرادات العامة يشمل (ايراد الضرائب ، الرسوم الكمركية و الدين العام الداخلي والخارجي) العمود الرابع من احتساب الباحثان .

الجدول (٤) يوضح حجم الايرادات النفطية التي تدخل العراق سنويا ، ونلاحظ في السنوات الاولى من الجدول وجود تحسن في حصيلة الايرادات سنة بعد سنة الا انها زيادة

طفيفة ، هذا يعود الى ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية ، بينما في السنوات الاخيرة من الجدول انخفاض ثم تأرجح في الزيادة وهذا يعود الى انخفاض معدلات اسعار النفط بسبب الازمة المالية العالمية ، وكما هو معروف ان العراق هو احد اعضاء منظمة اوبك اي انه يخضع لقرارات هذه المنظمة فيما يخص تحديد اسعار النفط الخام . وبالنتيجة عدم استقرار اسعار النفط في الاسواق الدولية وتأثيرات الازمة المالية العالمية سببت تراجع حجم الايرادات .

ونظرا لحاجة العراق الى خبرات وتكنلوجيا متطورة ورؤوس اموال عرض قطاعه النفطي للاستثمار الاجنبي من خلال جولات التراخيص والتعاقد مع شركات اجنبية للعمل في العراق لمدة (٢٥) سنة ، لتحقيق هدف اساس وهو زيادة الانتاج والصادرات والحصول على عوائد اكبر على سبيل المثال محاولة وصول الانتاج الى (١٢) مليون برميل في نهاية ٢٠١٦.[٦] الا ان هذه التوقعات اصدمت بانخفاض الاسعار نتيجة الافراط في المعروض النفطي وتزايد انتاج الولايات المتحدة من النفط والغاز مما جعل الوضع اكثر تشاؤما .

ثانيا :- الموازنة العامة والدين العام الداخلي للعراق

١- الموازنة العامة العراقية

تعبر الموازنة العامة عن فلسفة الدولة ونهجها في رسم سياستها المالية سعيا لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية ، وتقع على عاتقها توزيع الموارد المحددة لتلبية كافة الاحتياجات والمتطلبات التي تحتاجها الموازنة العامة أو الميزانية العامة للدولة ، وهي بيان تقديري تفصيلي معتمد يحتوي على الإيرادات العامة التي يتوقع أن تحصل عليها الدولة والنفقات العامة التي يلزم إنفاقها خلال سنة مالية قادمة ، فالموازنة تعد بمثابة البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة من أجل تحقيق أهداف محددة في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول[٧] . كما تعرف الموازنة بأنها الاسلوب المالي الذي يرسم الطريق نحو تسيير عمل السلطات العامة التنفيذية في سياستها الاقتصادية والمالية ، فهي الوسيلة التي توضح تفضيلات المواطنين بالنسبة لتدخل السلطات العامة في النشاط الاقتصادي القومي[٨]

وتحمل الصفة القانونية والطبيعة المالية ولها اهمية سياسية كونها تمارس تأثيرا على طبيعة النظام السياسي ، وكذلك اهمية اقتصادية باعتبارها وثيقة اقتصادية تملكها الدولة تمكنها من معرفة اثر السياسات

الحكومية في استخدام الموارد المتاحة . وكذلك اهمية اجتماعية فهي تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد . فضلا عن اهميتها المحاسبية كونها تعتمد على النظم والأساليب المحاسبية في الاعداد والتنفيذ .

اما الحساب الختامي فهو تعبير عن الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية للدولة عن السنة المنصرمة . أي بيان لحسابات الموازنة ونتيجة تنفيذها عن السنة المالية المعنية وفق الأسس والمعايير المعتمدة .

وتتكون الميزانية من الفقرات الاتية :

أ- النفقات العامة : هي عبارة عن مبلغ نقدي يخرج عن الذمة المالية للدولة او احدى السلطات المكونة لها بقدر اشباع حاجة من الحاجات العامة فمن خلالها تتمكن الدولة من توفير البنى الأساسية اللازمة للتنمية ، والتأثير من مسار النمو الاقتصادي كما يمكن ان تهيئ الخدمات الاجتماعية اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان . وكفاءة النفقات العامة ترتبط بمدى قدرة الدولة في تحديد المجالات التي تكون مشاركتها فيها ضرورية ، من ناحية اخرى كيفية انفاق الموارد المحددة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية في كافة المجالات ، اما كيفية الانفاق فهذا يعود الى رؤية الدولة بحسب الاهمية ، فعلى سبيل المثال في العراق كانت النفقات العسكرية تمثل حجم كبير من ميزانية الدولة بل اعتبرتها اهم بند من بنود النفقات ، وذلك بسبب تعرض العراق لهجوم العصابات الارهابية المتمثلة بداعش . وبالامكان عرض مجموع النفقات العامة في العراق خلال فترة الدراسة في الجدول (٥) .

جدول (٥) النفقات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦ (مليون دينار)

السنة	النفقات العامة
٢٠٠٣	١٩٨٢٥٤٨
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩١
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٥
٢٠٠٦	٣٣٤٨٧٨٧٧
٢٠٠٧	٣٩٠٣١٢٣٢
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٥
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧٠٢٥
٢٠١٠	٦٤٣٥١٩٨٤
٢٠١١	٧٨٧٥٧٦٦٦
٢٠١٢	١٠٥١٣٩٥٧٦
٢٠١٣	١١٩١٢٧٥٥٦
٢٠١٤	٨٣٥٥٦٢٢٦
٢٠١٥	٧٠٣٩٧٥١٥
٢٠١٦	٦٧٠٦٧٤٣٧

المصدر :- من (٢٠٠٣-٢٠١٥) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة
- لسنة ٢٠١٦:- البنك المركزي العراقي – قسم الاستقرار النقدي والمالي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام ٢٠١٦ .

ب .الايرادات العامة : لم تعد وظيفة الإيرادات العامة مقتصرة على عملية تمويل النفقات العامة بل اصبحت اداة هامة وفعالة لتنظيم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للدول كافة مما يؤدي الى تحقيق اكبر فائدة وعائدة ممكنة للمجتمع باقل التكاليف الى جانب ذلك اصبحت الإيرادات اداة من ادوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي للبلد ، فقد اصبحت اداة لمنع اوجه النشاطات الاقتصادية غير المرغوبة او اداة لتوجيه

الاستثمار ومحاربة التضخم وذلك عن طريق امتصاص جزء من القوة الشرائية من السوق واداة اعادة توزيع الدخول والثروات . وقد تعددت قنوات الإيرادات العامة وتنوعت اساليبها واختلفت طبيعتها تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة فمثلا هناك ايرادات التمويل الخاص والعام والضرائب والرسوم والقروض العامة والإصدارات النقدية والغرامات والتعويضات التي تحدث لممتلكات الدولة من جانب الغير والإتاوات . وتشير التقارير السنوية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ان مجموع الايرادات العامة في العراق بلغت (٥٤٤٠٩٢٧٠) مليون دينار لسنة ٢٠١٦ ، في حين كانت الايرادات النفطية (٥٤٢٧٦١٩٠) وهذا يشير الى اعتماد الاقتصاد العراقي على العوائد النفطية بنسبة ٩٥% . واذا ما قارنا هذا المبلغ مع مجموع النفقات العامة لنفس السنة جدول (٥) نجد ان الفجوة بسيطة بين حجم النفقات وحجم الايرادات ومع ذلك تؤشر الميزانية وجود عجز بحسب ما مذكور في جدول (٦) .

جدول (٦) صافي الموازنة العامة في العراق للسنوات من ٢٠٠٣ – ٢٠١٦ (مليون دينار)

السنة	صافي الموازنة (العجز / الفائض)
٢٠٠٣	١٦٣٧٩٨
٢٠٠٤	٦٨٥٢٤٨
٢٠٠٥	١٤١٢٧٧١٥
٢٠٠٦	١٥٧٤٤٤٧٢
٢٠٠٧	١٥٥٦٨٢١٩
٢٠٠٨	٢٠٨٤٨٨٠٧
٢٠٠٩	٢٦٤٢٣٢٨
٢٠١٠	٥١٦٩١٣٣
٢٠١١	٣٠٠٤٩٧٢٦
٢٠١٢	١٤٦٧٧٦٤٨
٢٠١٣	-٥٢٨٧٤٨٠
٢٠١٤	٢١٨٣٠٣٩٧
٢٠١٥	-٣٩٢٧٢٦٣
٢٠١٦	-١٢٦٥٨١٦٧

المصدر :- من (٢٠٠٣-٢٠١٥) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة

- ولسنة ٢٠١٦:- البنك المركزي العراقي – قسم الاستقرار النقدي والمالي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام ٢٠١٦ .

يقرا الجدول (٦) زيادة وتحسن متزايد في ميزانية العراق العامة للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٢) إن هذا الارتفاع في الميزانية لا يعود الى تحسن مستويات أنتاج النفط العراقي ومستوى صادراته وإنما الى الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية ، ماعدا السنتين (٢٠١٣و٢٠١٥) من الجدول نلاحظ فيها ظهور نسبة عجز وهذا يعود الى انخفاض اسعار النفط في ظل قرارات منظمة اوبك الاخيرة ، والتي توصي بضرورة خفض الاسعار والانتاج معا للمحافظة على توازن الاسواق . والى جانب انهيار اسعار النفط يقع العراق في ظروف متعسرة فتقع عليه تكاليف محاربة داعش ، فضلا عن تراجع النمو الاقتصادي . ادت الى ان يعيش العراق في ازمة نقدية متمثلة بانخفاض احتياطي البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية مع التوقع بازدياد هذا الانخفاض . فضلا عن عدم تفعيل بعض الإجراءات الحكومية الهادفة الى تقليل الأنفاق الحكومي .فضلاً عن الاختلاف الحاصل بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان فيما يتعلق بالالتزامات المترتبة على الإقليم في مجال الاتفاق النفطي . وليس هذا فحسب بل انتشار حالات الفساد الإداري والمالي التي استشرت في مؤسسات الدولة والتكاليف اللازمة لتغطية نفقات النازحين عن مناطقهم بسبب الحرب على الارهاب ادت الى فقدان مبالغ باهضه من موازنات العراق .

٢ :- الدين العام الداخلي

قبل التطرق الى مفهوم الدين العام الداخلي علينا بيان مصطلح الدين بشكل عام . اذ يمثل الدين العام في لحظة معينة حجم الاقتراض السابق لتلك اللحظة والذي لم يسدد بعد . وينشأ هذا الدين كنتيجة لتمويل عجز الموازنة الحكومية بالاقتراض . اذ تقترض الحكومات من المؤسسات المالية وغير المالية ومن السوق المحلية ، والمصارف التجارية أو البنك المركزي فضلا عن الجمهور . كما تقترض الحكومات من الخارج من الأسواق الدولية أو من المؤسسات الخاصة أو العامة ، أو الإقليمية أو الدولية. ويكون الاقتراض بتكلفة يتحدد مقدارها بسعر الفائدة[٩] وعادة ما يكون حجم الاقتراض بمقدار تمويل العجز في الموازنة ويتكون الدين العام نتيجة لزيادة نفقات

الحكومة على ايراداتها لمدة معينة فتقترض الحكومة من اجل تغطية هذه النفقات ، اذ تلجأ الحكومة للاقتراض لتمويل هذا العجز فيتكون الدين العام ، وعليه تقع على الدين العام مهمة توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة لسد عجز الموا زنة العامة بأفضل الية وبتكلفة منخفضة نسبيا وبالتماشى مع معدلات أسعار الفائدة السائدة ، وبما يتفق مع إطار السياسة المالية والنقدية. وتتبع وزارة المالية (MoF) استراتيجية التمويل من خلال آليات السوق في ضوء الاحتياجات التمويلية المتوقعة ، حجم التمويل ، وتوقيت إصدار الآجال المختلفة للأوراق المالية الحكومية . والجدول (٧) يوضح اجمالي الدين العام الداخلي في العراق والذي يمثل مجموع (السندات ، قروض المؤسسات المالية ، حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية والدين على وزارة المالية) .

جدول (٧) اجمالي الدين العام الداخلي في العراق للسنوات (٢٠٠٣- ٢٠١٦) (مليون دينار)

السنة	الدين الداخلي
٢٠٠٣	٥٥٤٣٦٨٤
٢٠٠٤	٥٩٢٥٠٦١
٢٠٠٥	٦٢٥٥٥٧٨
٢٠٠٦	٥٣٠٧٠٠٨
٢٠٠٧	٤٨٥٥٣٢٤
٢٠٠٨	٤٤٥٥٥٦٩
٢٠٠٩	٨٤٣٤٠٤٩
٢٠١٠	٩١٨٠٨٠٦
٢٠١١	٧٤٤٦٨٥٩
٢٠١٢	٦٥٤٧٥١٩
٢٠١٣	٤٢٥٥٥٤٩
٢٠١٤	٩٥٢٠٠١٩
٢٠١٥	٣٢١٤٢٨٠٥
٢٠١٦	٤٧٣٦٢٢٥١

المصدر :- من (٢٠٠٣-٢٠١٥) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة .
- البنك المركزي العراقي – قسم الاستقرار النقدي والمالي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام ٢٠١٦ .

ثالثا :- قياس وتقدير اثر الايرادات النفطية في الموازنة العامة والدين العام الداخلي للعراق

لبيان اثر الايرادات النفطية في الموازنة العامة والدين العام الداخلي تم استخدام النموذج القياسي كاداة توضح ذلك ، بهدف وصف طبيعة تلك العلاقات بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات . ويعتمد هذا على مجموعة من الاختبارات ، من خلال قيم عددية ليتم تفسير مدى تأثير المتغير المستقل في المتغير المعتمد ، يتصف الانموذج القياسي بانه يمر بعدة مراحل الاولى منها تتمثل بتوصيف الانموذج ومن ثم مرحلة التقدير ، فالاختبار واخيرا التطبيق والتنبؤ ، كونه يمزج بين النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والاحصاء اذ يستخدم هذا المزيج بتحليل الظواهر الاقتصادية بعد تحويلها الى قيم عددية لكي يتم التنبؤ عنها واختبار فرضية البحث التي وضعت مسبقا ومدى انسجامها ومطابقتها للواقع العملي . ومن هنا تاتي اهمية الانموذج القياسي الذي يهدف الى اختبار صحة النظرية في بيان تأثير الايرادات النفطية كونها تعتبر المتغير المستقل في المتغيرات التابعة متمثلة بالنفقات العامة وصافي الموازنة والدين العام الداخلي ، مما ساعد الباحثان في اكتشاف ذلك التأثير بين المتغيرات ويتمخض عن النتائج في هذا الانموذج ويصبح بالإمكان مساعدة صانعي القرارات في تحديد السياسات المستقبلية للمتغيرات موضوع البحث .

ويعد الانموذج القياسي من الادوات الكمية التي استعان بها الباحثان لغرض تقدير وتحليل عناصر الانموذج المؤثرة في محاولة لاختبار فرضية البحث. وهي (ان الايرادات النفطية تؤثر بشكل كبير على النفقات العامة وصافي الموازنة والدين العام الداخلي) وكما مبين ادناه :

١: توصيف الانموذج

تم استخدام انموذج الانحدار المتعدد لبيان العلاقة بين (النفقات العامة ، صافي الموازنة والدين العام الداخلي) كمتغيرات تابعة ونسبة الايرادات النفطية كمتغير مستقل ، وكذلك مدة إبطاء زمني واحدة لكل منهما ، وتبين المعادلات الاتية الصيغة القياسية لهذه النماذج:

$$\mathcal{R} = \alpha + \beta_1 \times_1 + \beta_2 \times_2 + \beta_3 \times_3 + \mu \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\mathcal{R} = \alpha + \beta X_{1t-1} + \beta X_{2t-1}\, \beta X_{3t-1} + \mu \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

$\mathcal{R}$:- الايرادات النفطية

X_1 : نسبة النفقات العامة من إجمالي الايرادات النفطية

X_2 : نسبة صافي الموازنة من إجمالي الايرادات النفطية

X_3 : نسبة الدين العام الداخلي من اجمالي الايرادات النفطية

X_1t_{-1} : إبطاء زمني لمدة واحدة لـ X_1.

X_2t_{-1} : إبطاء زمني لمدة واحدة لـ X_2.

X_3t_{-1} : إبطاء زمني لمدة واحدة لـ X_3.

اذ ستقيم النتائج من حيث معنوياتها اعتمادا على قيم (t) وكذلك قيم (R^2) وقيم (F) .. بعدها سيتم اعادة تقدير المعادلات في اعلاه للمتغير المستقل نفسه وعلى النحو الاتي :

$$\ln \mathcal{R} = b_0 + b_1 lx_1 + b_2 lx_2 + b_3 lx_3 + b_4 lx_{x1t-1} + b_5 lx_{x2t-1} \ldots\ldots\ldots + \mu$$

وكما هو معروف ان زيادة نسبة الايرادات النفطية تؤدي الى زيادة نفقات الدولة العامة وتحسن في وضع الميزانية وبالتالي يمكن انخفاض معدلات الدين العام الداخلي لذا نتوقع ان تكون المعلمات المقدرة موجبة وذات دلالة احصائية ، وقد تمت اضافة مدة إبطاء زمني واحدة لافتراض ان تأثير الزيادة في نسبة الايرادات لا تظهر في السنة التي تم فيها الانفاق فحسب بل يمتد الى سنوات قادمة .

٢ – تقدير نتائج الانموذج وتفسيرها

تم تقدير اثر الايرادات النفطية على المتغيرات موضوع الدراسة وأظهرت التقديرات النتائج الاتية :

Table (8)Summary of estimation results

R	X_1	X_2	X_3
$\propto$	57	57.3	57.2
β	145.7	502.3	−148.7
T	9.42	12.12	8.78

F	88.81	147.01	77.12
R^2	74.1	82.6	71.3
R^{-2}	72.4	81.1	70.4
D.W*	1.49	1.42	1.39

*The Darben Watson test gave a value of 1.49, which is higher than the minimum and higher values of dL (du) of 1.36 and 1.08 respectively and at a significant level of 5% and less than (du) of 2.64. Indicating a lack of self-correlation problem in the estimated model.

ويتبين من تقدير النتائج السابقة إن تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة ذات دلالة احصائية ومعنوية التأثير. وتشير قيم (F) إلى إن النماذج المقدرة ذات جودة عالية من الناحية الإحصائية كونها قيم مرتفعة . وتبين قيم (R^2) إن هذه المتغيرات تفسر وبنسب عالية تأثرها بالمتغير المستقل وهو الايرادات النفطية .. وبإعادة تقدير المعادلة ولكن بالصيغة اللوغاريتمية ظهرت النتائج الاتية :

Table (9)Logarithmic test results

R	X_1	X_2	X_3
$\propto$	4.6	4.7	4.6
β	0.13	0.119	−0.132
T	10.78	19.66	10.26
F	116.31	386.41	105.19
R^2	79	92.6	66.2
R^{-2}	77.6	91	76.5
D.W*	1.51	1.48	1.44

*The Darben Watson test gave a value of 1.49, which is higher than the minimum and higher values of dL (du) of 1.36 and 1.08 respectively and at a significant level of 5% and less than (du) of 2.64. Indicating a lack of self-correlation problem in the estimated model.

ويوضح تحليل النتائج في أعلاه بأنها ذات دلالة احصائية اذ جاء النتائج معنوية كما تشير إلى ذلك قيم (t) المحتسبة العالية ، كما إن قيم (F وR^2) مرتفعة مما يبين إن هذه المتغيرات تفسر وبشكل كبير التغيرات في الايرادات النفطية عند مستوى (٥%) .

واعطت المتغيرات المعتمدة والمتمثلة بنسبة النفقات العامة وصافي الموازنة والدين العام الداخلي من اجمالي الايرادات النفطية وفترة ابطأ زمني لسنة واحدة لكل منهما قوة تفسيرية تمثلت (٧٤,١%) بالنسبة لـX_1 و (٨٢,٦%) بالنسبة لـX_2 و (٧١,٣%) بالنسبة لـ X_3 من استجابتها للإيرادات النفطية .

اما النماذج في الصيغة اللوغاريتمية فقد اعطت المتغيرات التابعة المذكورة سابقا الى تفسير حوالي (٧٩%) بالنسبة لـ X_1 و (٩٢,٦%) بالنسبة لـX_2 و و (٧٧,٥%) بالنسبة لـX_3 من استجابتها للإيرادات النفطية .

يتضح من النتائج في الانموذج الانحدار المتعدد إن زيادة نسبة الايرادات النفطية بنسبة (١%) تؤدي إلى زيادة النفقات العامة بنسبة (١٤٥,٧%) ، وبنسبة (٥٠٢,٩%) على صافي الموازنة العامة للدولة ، اما ما يخص معدل الدين العام الداخلي فأن الزيادة بنسبة (١%) من العوائد النفطية تقلل من الدين العام الداخلي بقدر (١٤٨,٦٩.%) .

أما النتائج في الانموذج اللوغارتمي فإن زيادة نسبة الايرادات النفطية وبنسبة (١%) تؤدي إلى زيادة النفقات العامة بنسبة (١٣ .٠%) و بنسبة (١١٩. ٠%) من تأثيرها على صافي الموازنة ا لعامة . وبالنسبة لمعدل الدين العام الداخلي سينخفض بنسبة (١٣٢. ٠%)

اما بخصوص مشكلة عدم ثبات تجانس التباين فلا توجد ضرورة للكشف عن وجودها او عدم وجودها ، وذلك لان نماذج بيانات السلاسل الزمنية لا تحتوي على اختلاف انتشار البواقي

وكما تشير النتائج اعلاه يتضح ان الانموذج المقدر بصيغه المتعددة قد اجتاز الاختبارات ومع ذلك تم مواصلة الاختبار وتطبيق الانموذج اللوغاريتمي الذي حصل على النتائج الاتية .

$$ln\mathcal{R} = 1.77 + 0.034ln_{x1} + 0.263ln_{x2} - 0.0380ln_{x3} + 0.0092ln_{xt-1} + 0.0294ln_{xt-2} - 0.0145ln_{xt-3}$$

t =1.79 F= 29.19 R^2= 80.7 R^{2-} = 77.9

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً:- الاستنتاجات

١. تتأثر الايرادات النفطية بتذبذب اسعار النفط الخام واصبحت تابعة لها .

٢. تؤثر الايرادات النفطية على اغلب المتغيرات الاقتصادية وبضمنها متغيرات البحث لكونها المتغير الوحيد المستقل في العراق .

٣. اعتماد الاقتصاد العراقي بنسبة ٩٥ % الى ٩٧ % على الايرادات النفطية في تمويل موازنته العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) واهمل بقية القطاعات الاقتصادية المنتجة مما جعله اقتصاد احادي الجانب لا يسعى الى تنويع جانب الايرادات العامة .

ثانياً :- التوصيات

١. تطوير جانب الايرادات العامة والبحث عن مصادر اخرى واعطاها الاهمية القصوى لتأخذ دورها في معالجة المشكلة الريعية التي سلم الاقتصاد نفسه لها في حين هو يمتلك من الثروات ما تجعله في مصافي الدول المقدمة .

٢. لابد من تفعيل دور القطاع الخاص ، واعطاءه جانب مهم في تفعيل الاستثمار في هذا المجال والاستفادة من رؤوس اموالهم بدلا من هروبها الى الخارج .

٣. التخلص من عدم التنوع والاهتمام بجميع القطاعات واولها القطاع السياحي لاسيما السياحة الدينية .

قائمة المصادر

١. الهيتي ، محمد ، اثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي واداء الاسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة من ١٩٨٠-٢٠٠٥ . دراسة منشورة على موقع وزارة النفط العراقية ، ٢٠١١ .

٢. الجنابي ، الغالبي ، نبيل مهدي كاظم ، كريم سالم حسين ، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger) ، منشور على الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ٢٠١٦ .

٣. ال طعمة ، حيدر حسين ، الاسعار وجهود امتصاص تخمة المخزونات النفطية ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، قسم الدراسات الاقتصادية ، ٢٠١٧ .

٤. النواب ، ايهاب علي ، مجالات تطوير القطاع النفطي في العراق ، منشورات وزارة التخطيط ، ٢٠١٧ .

٥. داود ، تغريد داود سلمان ، اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد ٤ ، المجلد ٢٤ ، ٢٠١٦ .

٦. صالح ، مظهر محمد ، سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق ، منشورات البنك المركزي ، ٢٠٠٩ .

٧. عداي ، نور شدهان ، تحليل مسارات الدين العام في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٤) ، منشورات وزارة المالية الدائرة الاقتصادية ، ٢٠١٦ .

الرسائل الجامعية

١. ياسين ، اسماء منسي ، منظمة الاقطار المصدرة للبترول في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية مع اشارة للعراق ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ .

التقارير السنوية

١. منشورات وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، تقارير سنوية لسنوات متفرقة .

٢. منشورات وزارة النفط ، قسم التخطيط ، تقارير سنوية لسنوات متفرقة .

٣. التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي ، لسنوات مختلفة .

٤. تقرير البنك المركزي العراقي ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٦ .

المواقع الالكترونية

١. www.fcdrs.com

٢. www.acc4arab.net/new/accountants-library/finish/3-/500-/0.html

٣. www.DdrdaWaba.com/mowaz na-php

٤. https//telegram.me/nabaa- news 2017

الهوامش:

١ اسماء منسي ياسين ، منظمة الاقطار المصدرة للبترول في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية مع اشارة للعراق ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص١٧٧.

٢ تغريد داود سلمان داود ، اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد ٤ المجلد ٢٤ لسنة ٢٠١٦ ص ١٠٣٧ .

٣ تغريد داود سلمان داود ، اثر الايرادات النفطية ..... مصدر سابق ، ص ١٠٢٩ .

٤ د. حيدر حسين ال طعمة ، الاسعار وجهود امتصاص تخمة المخزونات النفطية ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، قسم الدراسات الاقتصادية ، بحث منشور على الموقع الالكتروني www.fcdrs.com . ٢٠١٧ . ص٥ .

٥ د. مظهر محمد صالح ، سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق ، دراسة منشورة على موقع منشورات البنك المركزي ، ٢٠٠٩ ، ص٧

٦ ايهاب علي النواب ، مجالات تطوير القطاع النفطي في العراق ، https//telegram.me/nabaa-news 2017

٧ www.acc4arab.net/new/accountants-library/finish/3-/500-/0.html

٨ www.DdrdaWaba.com/mowazna-php

٩ نور شدهان عداي ، تحليل مسارات الدين العام في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٤) وزارة المالية الدائرة الاقتصادية . ٢٠١٦ ص٣